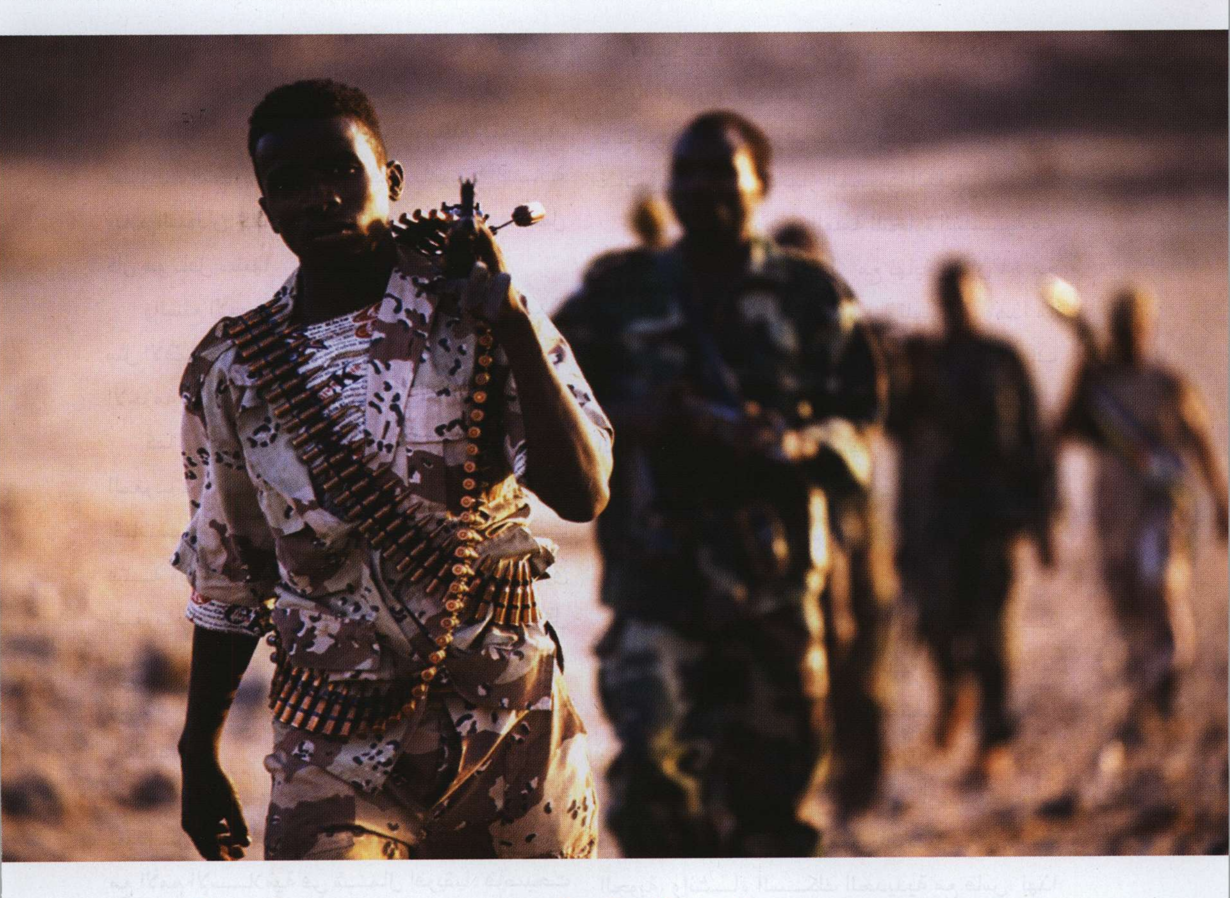


الحروب الإفريقية في عصر العولمة:

دراسة في الطّبيعة والميكانيزمات

أ. سعاد بوسنية

باحثة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدّراسات الدّولية، جامعة الجزائر

حملت نهاية الحرب الباردة، بوصفها حدثاً تأسيسيّاً لنظام عالميٍّ جديد، موجةً من التّفاؤل ببلوغ السّلام العالمي، فلأوّل مرّةٍ منذ الحرب العالمية الثانية أمكن وضع حدٍّ لسباق التسلّح، واستثمار المخصصّات الضّخمة التي كانت موجّهة نحو بناء الترسانة العسكرية في أغراض التّنمية المستدامة ومكافحة الفقر، غير أنّ تطوّرات الأحداث العالمية كشفت لاحقاً نسبيّة هذا الطّرح.

فالتحوّلات البنيوية والقيمية التي شـهدها النّظام العالميّ أدّت إلى تراجع محورية الدولة؛ لصالح تنامي عدد وقوّة تأثير مجموعة من الفواعل تحت الدولية وعبر الدولية- من جهة، إلى جانب التغيّرات الحاصلة في نمطية التّهديدات علىٰ وقع صعود تهديدات أمنية جديدة، تختلف من حيث مصادرها وطبيعتها عن تلك التي سادت حقبة الحرب الباردة- من جهّة أخرى-.

يستوجب هذا ضرورة استحداث مقاربات غير تقليدية أكثر استيعاباً لمتغيّرات الوضع الدوليّ الجديد، خاصّة في ظلّ وجود عقبة معرفية، أبقت الغموض يلفّ هذا النّمط الجديد من التّهديدات التي لم تكن مدرجة ضمن الأجندة الأمنية لوحدات المجموعة الدولية.

إنّ بروز تهديدات عابرة لحدود الدول وأقلّ قابلية للتّحكم، مثل الإرهاب، والجريمة المنظّمة، والهجرة غير الشّرعية، ومافيا تجارة السّلاح والمخدّرات، وتهريب الأموال والبشر، والتلوّث البيئي، والانتشار الوبائي، ومخاطر الدول الفاشلة، والحروب الأهلية، ومشكلات التّنمية والفقر، شكّكت في قدرة الدول القومية على مواجهتها عبر تعزيز قدراتها العسكرية وتأمين حدودها الجغرافية فقط؛ باتخاذ إجراءات أُحادية الجانب، ولهذا؛ اتّجهت العديد من الأوساط الفكرية والأكاديمية إلى أن تأخذ في اعتبارها استدامة بعض الحروب، وحتى بروز حروب جديدة. وهكذا؛ سرعان ما انهارت هذه النّظرة المتفائلة المبشّرة بعهد سلام عالمي؛ تحت وطأة التحوّلات العميقة التي شهدتها مسائل السّلم والأمن الدوليَّيْن بعد الحرب الباردة، وما صاحب ذلك من تغيّر حاسم في طبيعة الحروب- من كونها حروب ما بين الدول؛ إلى التّصعيد في وتيرتها داخل الدول-، بالشّكل الذي يهدّد الاستقرار المحليّ والإقليميّ والعالميّ.

وتعدّ إفريقيا من أكثر بؤر التوتّر حول العالم، بسبب تفاقم الحروب الداخلية التي تمحورت أساساً حول محدّدات هوياتية زادت في حدّتها عوامل أخرى، كهشاشة الدولة القومية، وانخفاض الأداء الاقتصادي، وضعف مستويات التّنمية وغيرها، وهو ما شكّل تحديات حقيقية أمام عمليات بناء السّلم المستدام في القارة. وقد تصدّرت مسألة تغيّر طبيعة الحرب أجندة المهتمّين، سواء في الدّوائر المعرفية أو السياسية بعد الحرب الباردة، كما في عصر العولمة، ما دفعهم إلى الحديث عن «الحروب الجديدة New Wars»[(١)].

وفي هذا الإطار؛ يمكن رصد مجموعة من المؤشّرات للتّدليل على تغيّر طبيعة الحرب، من ذلك تراجع الحروب بين الدول من منظور كمّي؛ لصالح الحروب الداخلية التي تدور ضمن حدود الدولة أو على أنقاضها، وأصبحت تحتكر ما يفوق ٨٠٪ من إجمالي الحروب اليوم، لكنها تترك مجالاً واسعاً للتدخّل الخارجيّ Foreign Intervention تذرّعاً بمفاهيم أخلاقية حول حقوق الإنسانHuman Rights، حيث يفيد برنامج جامعة أبسالا لبيانات الصراع Uppsala Conflict Data Program أنّ عام ٢٠١٤م شهد صراعاً دوليّاً مسلّحاً واحداً فقط، ويتعلّق الأمر بالصّراع الهندي الباكستاني، بينما تمّ تسجيل ٣٩ صراعاً داخل الدول، ١٣ منها- أي ما يعادل ٣٣٪- تمّ تدويلها Internationalized، وشملت الصّراع في: (مالي، نيجيريا، الصومال، جنوب السودان، وأوغندا)[(٢)]، فضلاً عن الارتفاع الدراميّ لعدد الضحايا المدنيين، وعليه؛ ستناقش هذه الدّراسة الإشكالية الآتية:

ما خصائص الحروب الإفريقية في عصر العولمة، وهل فقدت المفاهيم التّقليدية للحرب مصداقيتها في التّعامل معها؟

أولاً: نهاية نظام الحرب الباردة وتغيّر طبيعة الحروب الإفريقية:

من المهم جداً إلقاء نظرة عامّة على تاريخ إفريقيا الحديث، من أجل فهْم أفضل للحروب الإفريقية المعاصرة، ويتعلّق الأمر هنا بتقصّي وتحليل حجم التّأثير الذي مارسه انهيار المنظومة الشيوعية؛ كتحوّل بنيويّ ذي طبيعة سياسية على تغيّر طبيعة الحرب وظهور أنماط جديدة من العنف، فالصّراع المركزيّ بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة حجب صراعات أخرى في أطراف العالم، حيث عمدت القوّتان العظميان إلى

(١) لقد استخدمت مفاهيم متعدّدة للدّلالة على هذه الحروب المعاصرة؛ منها: الحروب ذات الشدّة المنخفضة Low-intensity wars، حروب ما بعد الحقبة الاستعمارية Post colonial wars، الحروب اللاتماثلية Asymmetric wars، الحروب الإثنية Ethnic wars، الحروب الأهلية Civil wars، حروب النوع الثالث Wars of the third kind، حروب الجيل الرابع Fourth generation warfare، الحروب الجديدة New wars، الحروب الصغيرة Small wars.

(٢) Therése Pettersson, and Peter Wallensteen, "Armed conflicts, 1946– 2014", Journal of Peace Research, Vol. 52, No. 4, 2015, p 537, Available at: http://1journal-of-_61533/www.pcr.uu.se/digitalAssets/61 pdf.50-peace-research-2015-pettersson-536

توفير الغطاء والدّعم للأنظمة التسلّطية- ذات الطّابع المدنيّ ظاهريّاً- في إفريقيا لمواجهة الجماعات المتمرّدة المسلّحة في الداخل، في إطار سعيهما نحو استقطابها إلى أحد المعسكرَيْن، لتعزيز موقعه في مواجهة المعسكر الآخر، وضمان مصالحه الأيديولوجية والجيو-استراتيجية.

لقد أملَت ظروف الحرب الباردة على الدول الإفريقية: أنّ تصطف في أحد المعسكرَيْن لضمان الحصول على الدّعم الضروريّ لغزو السّلطة أو الحفاظ عليها وبكلّ ثمن، لكن مع زوال الترتيب العالميّ (ثنائي القطبية) تضاءلت القيمة الاستراتيجية لهذه الدول، وتراجعت مكانتها في النّظام العالمي، ما أدّى إلى تضييق هامش المناورة لديها، ومضاعفة القيود على خياراتها السياسية، حيث حُرمت من الريوع الاستراتيجية التي كانت تتلقّاها من القوّتَيْن العظميَيْن في شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية، ودعم سياسيٍّ ودبلوماسي.

وبتلاشي فُرص تلقّي العون الدولي، الذي مثّل أبرز سمات الحرب الباردة، انهارت وسائل الضّغط والسّيطرة التي طالما وظّفها أحد المعسكرَيْن لاحتواء الحروب الداخلية وضبطها، أو على الأقل منع تفاقمها، وأصبحت أغلب الأنظمة السياسية الإفريقية مهدّدة بالسقوط وبالفوضى الداخلية، خصوصاً أنها تواجه أزمات متعدّدة، وتعاني من ثَمّ عجزاً خطيراً في جانب الشّرعية، زادت في حدّته مطالب تأكيد الهوية ضدّ الدولة الأمّة التي لم تعرف وجوداً حقيقيّاً في إفريقيا.

وبنهاية الاستقطاب الدولي الحاد؛ لم تعد سياسات الغرب اتجاه إفريقيا مندرجة ضمن استراتيجية شاملة لإدارة الصّراع مع الشرق، وإنما أصبحت مدفوعة أساساً بالمصالح الغربية المباشرة في المنطقة، وبات التّعامل مع دول العالم الثالث عامّة، والدول الإفريقية بصفة خاصّة، حسب خصوصية كلّ حالةٍ على حدة، وقد بدَا هذا التوجّه واضحاً من خلال موقف المجموعة الدولية من عمليات التدخّل الإنساني Humanitarian Intervention في النّزاعات والحروب الإفريقية، الذي تبيّن- بمرور الوقت- بأنّه لا يستند إلى القانون ولا إلى العدالة، بل إلى القوّة، وتحكمه الانتقائية والمعايير المزدوجة.

فالملاحظ: أنّ هذه النّزعة التدخّلية قد اقتصرت على حالاتٍ محدّدة دون سواها، حيث اتّخذ مجلس الأمن إجراءات ردعيةً ضدّ العراق فيما يتعلّق بمشكلة الأكراد، وتدخّل هناك باسم حماية حقوق الإنسان والأقلّيات، بينما لم يحرّك ساكناً لوقف أعمال الإبادة الجماعية في رواندا، والتي ذهب ضحيتها أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ من التوتسي والهوتو عام ١٩٩٤م[١]، ما أفقد المنظّمة الأممية- بوصفها ممثّلاً للشّرعية الدولية- جزءاً مهمّاً من مصداقيتها وسلطتها الأخلاقية.

ومع تسارع وتيرة العولمة؛ تزايدت الضّغوط الغربية على الدول الإفريقية باتجاه الدّمقرطة، والقضاء على الأنظمة التسلّطية، وقد تمّ ذلك في مناخ عنفٍ اجتماعي، طبعه عاملان مهيكلان، فمن جهة: ترافقت عملية التحوّل الديمقراطيّ مع لاقاعدية الاقتصاد والبنى الدولية؛ في ظلّ ضعف القدرات الإدارية للدولة، وخصخصة بعض وظائفها الأساسية، وهو ما تُرجم على أرض الواقع إلى حركيةٍ عامّة من هدم الطّابع المؤسّساتي للدولة، بشكل غذّى نموّ الممارسات غير القانونية، وظهور كيانات موازية لسلطة الدولة، سمحت بتضاعفٍ غير مسبوق لإمكانيات تجنّب الملاحقة القانونية، في الوقت الذي كانت فيه القدرات العقابية التي تحتكرها الدولة على درجةٍ عالية من الضّعف.

ومن جهة أخرى: تصاحب مطلب التحوّل الديمقراطيّ مع تفتّت وتجزؤ المجتمعات الإفريقية، وهو ما يُفسّر في الواقع الإفريقيّ بتنوّع الإثنيات والهويات وتعدّد الولاءات، حيث أخفقت معظم الدول الإفريقية في رهان الاندماج الهوياتي للجماعات المختلفة المكوّنة لها.

وهنا تجدر الإشارة إلى: أنّ التعدّدية الإثنية- بحدّ ذاتها- ليست سبباً كافياً لاندلاع النزاعات المسلّحة بين هذه الجماعات، ولكن عندما تستشعر جماعةٌ إثنية أو أكثر الحرمان Deprivation والظّلم Grievance الممارسَيْن ضدّها، سواء تعلّق الأمر بتقاسم الثروة أو السلطة، تحدث التعبئة Mobilization، وبعبارة أخرى: عندما تصبح الدولة تُدار لحساب جماعة معينة وليس لحساب الأمّة، تلجأ بعض الجماعات إلى تبنّي أشكالٍ مختلفة من التّنظيم، بما في ذلك العنيفة منها، كتعبير عن رفضها للوضع، والمطالبة بقدر أوسع من الفرص الاقتصادية، والمشاركة في السلطة السياسية، وتولّي الوظائف العامّة والحكومية، وإقرار نوع من العدالة الاجتماعية، وهذه المطالب تعبّر عن نفسها عادةً في شكل توتّرات، سرعان ما تتطوّر إلى تمرّدات مسلّحة، وفي هذا الإطار

(١) Paul Magnarella, "Explaining Rwanda's 1994 Genocide", Human Rights & Human Welfare, Vol. 2, No. 1, Winter 2002, p 25, Available at: http://www.du.edu/korbel/hrhw/volumes/2002/2-1/magnarella2-1.pdf

كتب ستيوارت Stewart يقول: إنّ «اللامساواة في الوصول إلى الموارد أو الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات المختلفة، يمكن أن تؤثّر سلباً على الرفاه الفرديّ والاستقرار الاجتماعي، لكن إذا تزامن هذا التّفاوت في الحصول على الموارد والفرص مع وجود بعض الاختلافات الثّقافية؛ فإنّ الثّقافة تصبح عامل تعبئة قويٍّ لهذه الجماعات، وما يترتب عن ذلك من اضطرابات سياسية»[1]، وأحسن مثال في هذا السّياق: التراجيديا السياسية والإنسانية التي عرفتها رواندا، والتي وصلت إلى درجة التّطهير العرقي.

إنّ تقاطع العوامل السابقة مع الضّغوط التي تمارسها الديناميات الخاصّة بالعولمة؛ أدّى إلى آثار هدّامة على استقرار الدول الإفريقية، فباستثناء بعض الحالات[2]: أدّت الضّغوط باتجاه الدّمقرطة إلى انتعاش التّناقضات العِرقية التي كانت قد خدّرتها الحرب الباردة، بينما عمّقت برامج الإصلاح الاقتصادي Economic reform programs المفروضة، وعمليات التحرير Liberalization التي صاحبتها، من الأزمة الاقتصادية في إفريقيا، على نحو سرّع في عملية إجهاض المشروع الديمقراطي، وإغراق القارّة في مستنقعٍ من الصّراعات والحروب الأهلية.

ثانياً: تحوّل الحرب: بحث في خصائص الحروب الجديدة في إفريقيا:

تُجمع العديد من الطروحات التّنظيرية على تغيّر طبيعة الحرب، وظهور أنماط جديدة من العنف المنظّم Organized Violence منذ العقدَيْن الأخيرَيْن من القرن العشرين، خصوصاً في إفريقيا، ومن أبرز ملامح هذا التغيّر: تراجع الحروب بين الدول مقابل انفجار عددها داخل الدول.

وإذا استعرنا عبارات ماري كالدور Mary Kaldor؛ فإننا نشهد «نهاية الحرب التقليدية بين الدول»، غير أنّ ذلك لا يعني نهاية العنف، بل إنّه اتّخذ أشكالاً مختلفةً عن حروب القرن العشرين[3]، وهنا نجد أنّ طبيعة الحروب المعاصرة وخصائصها كانت مثار جدلٍ فكريٍّ ونقاشاتٍ واسعة في السّنوات الأخيرة، ميدانها حقل دراسات الحرب والسّلام، ولا سيما ما تعلّق بالفروق النّوعية بين «الحروب القديمة» و «الحروب الجديدة».

وعلى الرغم من تباين المرجعيات التي اعتمد عليها أغلب منظّري الحروب الجديدة؛ فإنهم يتّفقون- بشكل عام- على أنها تختلف من حيث الكمّ والكيف عن الأنماط التقليدية السابقة للحرب بين الدول، ما يعكس الحاجة إلى تطوير إطارٍ تفسيريٍّ جديدٍ لها، يتجاوز التّوصيف الكلاسيكيّ للحروب الدّولية الذي أدركته تحوّلات عميقة في عصر العولمة، وقد تجلّى ذلك أساساً من خلال أعمال مارتن فان كريفيلد Martin Van Creveld، وروبرت كابلان Robert D. Kaplan، وكالفي هولستي Kalevi J. Holsti، بينما قدّمت ماري كالدور[4]، في مؤلّفها الموسوم: (الحروب الجديدة والقديمة: العنف المنظّم في عصر العولمة)، أكثر النّماذج التّحليلية شمولاً للحروب الجديدة، التي تختلف- من وجهة نظرها- عن الحروب القديمة، سواء من حيث الفواعل Actors، أو الأهداف Goals، أو الأساليب Methods، أو طرق التّمويل Forms of Finance.

إنّ الحروب الجديدة، حسب كالدور، هي حروب عصر العولمة، التي تحدث عادة في المناطق التي ضعفت فيها الدول التسلّطية إلى حدٍّ كبير نتيجة لانفتاحها على باقي العالم، وفي ظلّ مثل هذه الظّروف تنهار الحدود الفاصلة بين «الدولة» و «غير الدولة»، بين العامّ والخاص، بين الخارجيّ والدّاخلي، بين الاقتصاديّ والسّياسي، وحتى بين الحرب والسّلام، وعلاوة على ذلك؛ فإنّ انهيار هذه الفروق الثّنائية يعدّ سبباً ونتيجة للعنف في الوقت نفسه»[5].

---

(١) Frances Stewart, "Horizontal Inequalities: A Neglected Dimension of Development", Working Paper No. 81, University of Oxford: Queen Elizabeth House QEH Working Paper Series, February 2002, p 3, Available at: http://www3.qeh.ox.ac.uk/pdf/qehwp/qehwps81.pdf

(٢) خذ على سبيل المثال: تجربة جنوب إفريقيا مع الديمقراطية التوافقية Consociational Democracy التي نجحت في إرساء أسس حكم ديمقراطي قائم على تقاسم السلطة، وإشراك جميع الأعراق والإثنيات المكوّنة للمجتمع في عملية صنع القرار، وهو ما شكل قاعدة صلبة لاستقرارها السياسي.

(٣) Mary Kaldor, "Wanted: Global Politics", The Nation, November 5, 2001, Available at: https://www.thenation.com/article/wanted-global-politics/

(٤) Mary Kaldor, New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era, 1st ed, Cambridge: Polity Press, 1999.

(٥) Idem

ويمكـــن أن تتعارض خصائـــص «الحـــروب الجديدة» مع خصائص «الحروب القديمة» على عددٍ من المستويات المختلفة:

١ - الحروب الجديدة: حروب قائمة على الهوية Identity- based wars:

تســتند الحروب الجديدة، بشــكل أساســي، على دوافع تتعلّــق بالهوية: (الإثنية، الدينية، القبلية)، وذلك خلافاً للحروب القديمة التي قامت من أجل مصالح جيوسياسية أو أيديولوجية (الديمقراطية أو الاشتراكية). ولسياسات الهوية منطقٌ مختلفٌ عن الأهــداف الجيوسياســية أو الأيديولوجية؛ لأنها تســعى إلــى تحقيق المصالح الضيقة لجماعـــات معينة، بدلاً من تبنّي سياســـات أو برامج ترتكــز على متابعة المصلحـــة العامّة في معناها الأوسع[1].

٢ - تآكل احتكار الدولة الفعليّ للعنف المشروع:

لم تقتصر التّأثيرات الواســعة للعولمة على إضعاف قدرة الحكم في بعض الدول الإفريقية فحســب، بل أدّت في الحالات القصوى إلى انهيار الدولة وخصخصة الأمن.

ويعدّ ضعف الدولة أو فشــلها السّــمة العامّة الأساسية المميّــزة للحروب الجديـــدة، ويربط عددٌ من الدّارســين هذا الفشــل بالتّآكل التدريجــيّ لقدرة الدولة على احتكار وســائل العنــف، وعندما تفقد الدولة هذه القدرة يصبح العنف أسـلوباً للحياة، وما يترتّب عنه من نتائج خطيرة على ســلامة المدنيين ورفاهيتهــم، حيث أصبح التّمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، في سياق الحروب الجديدة، غير واضح على نحوٍ متزايد.

ففي الحروب القديمة: التــي تخوضها الجيوش النّظامية للدول؛ كانت ســاحة الفصل بينها هي ميدان المعركة، وطريقة إعلان الحرب هي: احتلال الأقاليم بالوســائل العســكرية، مع وضوح الحدود بين الجنود والسكان المدنيين.

أمــا في الحروب الجديدة: فإنّ المعــارك نادرة الحدوث، ويتمّ توجيه معظم أعمال العنف بصورةٍ كبيرةٍ ضدّ المدنيين بدلاً من الجيوش العدوّة، قرابــة ٩٠٪ من ضحايا الحروب الجديدة هُــم من غير المقاتلين، مقارنة بأقــلّ من ١٥٪ في مطلع القرن العشــرين[2]، ولو أخذنا «الحرب الأهلية الصومالية» على سبيل المثال: فــإنّ قرابة ٩ من أصل ١٠ أشــخاص أُصيبوا أو قُتلوا خلال الحرب مــن المدنيين، وذلك نظراً لضعف هياكل الدولة، وتورّط عدد من الفواعل الدولية وغير الدولية في الحرب، الأمر الذي أدّى إلى عملية خصخصة للعنف.

فالأطراف الرئيســية في الحروب الجديدة لم تعد تقتصر على القوات المســلّحة النّظامية، وإنما تضمّ مجموعة واســعة من المتمرّدين، وشــركات الأمن الخاصّة، والمرتزقة الأجانب، وأمــراء الحرب المحليين، والعصابــات الإجرامية التي تتحدّى ســلطة الدولة، فضلاً عن الجيوش النّظامية، بشــكلٍ يرفع من حدّة العنف وهمجيته، واحتمالات الإفلات التّام من العقاب، لأنّ الأطراف المتحاربة لا تحكمها أيّة قواعد للسّلوك خلال الحرب.

فالحروب الجديدة التي حطّمت النظام المؤسّــس للدولة، بمعنــى الاحتكار الفعليّ للعنف المشــروع، هي من دون شــكّ: حروبٌ تقــع- تماماً- خارج إطــار اتفاقيات جنيــف الحامية للمدنيين، فقد بات اســتهداف المدنيين، وتدمير البنية التحتية للدولة، وليس الأهداف العســكرية، ضمن الغايات الأساســية للحرب، وهذا محدّدٌ مركزيٌّ جداً لفَهْم الحروب الجديدة.

٣ - الحروب الجديدة: حروب لاتماثلية:

تشــكّل أســاليب الحروب الجديدة- فــي الواقع- إحدى أهمّ خصائصهــا المميّزة، وتغلب عليها تقنيات حرب العصابات Guerrilla Warfare، وقد تمّ استحداث هذا النّمط من أجل تفادي الحاجة إلى التركيز الكبير للقوّات المسـلّحة الذي طبع الحــروب القديمة؛ لأنّ حرب العصابات لا تقتصر على ســاحة المعركة، وإنما تمتد إلى مناطق كثيرة.

ويستتبع ذلك ضمنيّاً: أنّ المجال المكانيّ للحروب الجديدة أيضاً ليس محصوراً بميدان المعركة، ولذلك فإنّ فكرة كلاوزفيتز Clausewitz عن مركز ثقل أو مركــز جاذبية الحرب[3] The Center of Gravity of War فقــدت مصداقيتها في تحليل الحــروب الجديدة، التي يمكن أن تندلــع في أنحاء متفرقة من الدولة، ســواء المدن، القرى، المدارس، دور العبادة، الفضاءات

(١) Idem.

(٢) Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, "Preventing Deadly Conflict", Final Report, Washington, DC: Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, December 1997, p 11, Available at: http://www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a372860.pdf

(٣) تتمحور هذه الفكرة حول افتراض وجود مواقع أساسية ترتكز عليها فعالية المنظومة العسكرية، وأن استهدافها بنجاح يؤدّي إلى انهيار كلّي في صفوف القوة العسكرية للعدو، وقد عرّفها كلاوزفيتز بأنها: القطب الذي تنبع منه كل مصادر الحركة والقوّة.

العامّـة إجمالاً، لأنّ هـدف المقاتلين هو إطالـة أمد الحرب ومواصلـة العنف، وهنـا نكون أقرب إلى حروب الاسـتنزاف، حين يصبـح الصّمود أكثر أهمية من النّصر العسـكري، بينما يتـمّ تحقيق الفوز فـي الحرب مـن خلال الإنهاك النّفسـي للعدوّ، وأصبحت عمليات الإبـادة الجماعية، والتّطهير العرقي، والمذابح، وحوادث القتل الوحشية، والاغتصاب المنظّم، والعنف الجنسي، والتّهجير الإجباري، وسائل رئيسية؛ يؤسّس من خلالها أمراء الحروب الجديدة سيطرتهم السياسية، فضلاً عن التّجنيد القسـريّ للأطفال على نطاقٍ واسع، حيث تشير التّقديرات إلى وجود قرابة ٣٠٠,٠٠٠ طفل دون سـنّ الثامنة عشرة بين ذكور وإنـاث، تمّ تجنيدهم في جيوش المتمرّدين، فواعل رئيسـة في الحروب الجديدة؛ لأنهم أقلّ تكلفة، وأسـهل للتّجنيد من القوّات النّظامية، والأهمّ من ذلك أنّهم أسهل لإبقائهم تحت السّيطرة[(١)].

٤ - الاقتصاد السياسـي للحروب الجديـدة Political Economy of New Wars:

تؤكّد أدبيات الحروب الجديدة على دَوْر العامل الاقتصادي بوصفـه متغيّراً تفسـيريّاً مهمّاً لفَهْم ديناميـات حروب عصر العولمة، ومع أنّ اقتصاديات الحرب ليسـت ظاهرة جديدة؛ فإنّ العولمة أوجدت نمطاً جديداً من الاقتصاد السياسـيّ المرتبط بالحروب الجديـدة. ففي حين قام اقتصـاد الحروب القديمة علـى تعبئة الإنتاج وتخصيصه لدعم المجهـود الحربي، عبر مجموعة مـن الإجراءات، مثل زيادة معـدّلات الضّرائب، نجد أنّ هـذه الإيـرادات الضّريبية قد تراجعت، فـي إطار اقتصاد الحـرب المعولـم The Globalized War Economy، لصالح أشـكالٍ جديدةٍ مـن التّمويل الخاص، وتشـمل أعمال السّلب والنهب، والسّوق السّوداء، والمساعدات الإنسانية، ودعم الشّتات، وعمليات الخطف، وتهريب المخدّرات والبشر، والاتجار غير المشـروع في الموارد الأوّلية الخام القابلة للتّبادل، مقابل الحصول على الأسلحة، سواء تعلّق الأمر بالأخشاب أو الألماس أو النّفـط، والذي ينطوي على بُعد دولـيٍّ عميق، وله ارتباطاته بشـبكات التّجارة العالمية، كما هو الحال في أنغولا مثلاً، حيث مـارس كل من الحكومة والحركات المتمرّدة عمليات اتجار غير مشروعة بالألماس والنّفط، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ تحصّلت الميليشـيات الخاصة التّابعة للرئيس الأسـبق دينيس ساسـو نغيسـو Denis Sassou Nguesso علـى جزءٍ من تمويلها خلال الحرب الأهلية عام ١٩٩٧م من بيع حقوق استغلال احتياطيات النّفط، وضمن السّـياق نفسه؛ جمع تشارلز تايلور Charles Taylor زعيم الحرب الليبيري ٤٠٠ مليون دولار في السـنة الواحدة خلال الحرب الأهلية التي استمرت من ١٩٩٢م وحتى عام ١٩٩٦م، أي أنّ الحرب أصبحت مؤسّسـةً اقتصادية مربحة، فمن خـلال خلق جماعات لها مصالـح اقتصادية في الإبقاء على حالة الحرب؛ أصبـحَ العنفُ- في حدّ ذاته- هدفاً للحروب الجديدة، حيث يعتمد الحفاظ على مصادر الدّخل على اسـتمرار العنف، وبالنتيجة؛ فإنّ الاقتصاد السياسـيّ للحروب الجديدة يعمل على تعزيز نُظُم العنف الممنهج واستدامتها.

ومن وجهـة نظر كالدور: علـى الرغم مـن الاتّجاه، في بعض الأحيان، نحو تبرير دوافع الحروب الجديدة بالمكاسـب الاقتصادية، إلا أنه من الصّعب جـدّاً التّمييز بين أولئك الذين يسـتخدمون غطاء العنف السياسي لأسباب اقتصادية، وأولئك الذين ينخرطون في الأنشـطة الاقتصاديـةً لتمويل قضيّتهم أو مشروعهم السياسي[(٢)].

ثالثاً: الحروب الإفريقية الجديدة: حروب محلية، وأبعاد عابرة لحدود الدول:

أدّى فشـل «الدولة الإفريقية» في أدائها الوظيفي إلى انحسار شرعيتها لدى الجماعات المكوّنة لها، وفي الحالات القصـوى إلى اسـتقالة الدولـة، أي بروز أنمـاط متعدّدة للضبط السياسـيّ والاجتماعيّ بعيداً عن الدولة، وفي هذا الإطار يقول جاكسـون Jackson : إنّ السياسة الهشّة قابلة للاختراق، ولذلك من السهل جدّاً تحويل القضايا الداخلية في مجتمعات العالم الثالث إلى قضايا دولية، وقياساً على ذلك؛ فـإنّ كل حرب داخلية تخلق الطلـب على التدخّل الخارجي، فالحـروب الجديدة هي حروبٌ ذات طابع محليٍّ تخصّ دولة معينـة، لكنها غالبا ما تتخـذ بُعداً إقليمّيـاً أو دوليّاً بفعل عامل الانتشـار Spillover، ومن ثـمّ لا يكفي التركيز على المحدّدات المحلية للعنف Domestic Determinants of Violence فقط عند دراسة حروب عصر العولمة، وإنما يجب الاهتمـام بالعمليات العابرة للحدودTransnational Processes ، والتي يتمّ من خلالها امتداد خطر الحرب إلى دول الجوار الإقليمي، وتشمل:

(١) - Patrick A. Mello, Op. cit., p 3.

(٢) Mary Kaldor, "In Defence of New Wars", Op.cit., p 3.

١ - حركة المتمرّدين واللاجئين عبر الحدود:

أسفرت أعمال العنف الممنهج أو المنظّم الموجّهة أساساً ضدّ السكان المدنيين، باعتبارها السّمة الأكثر بروزاً للحروب الجديدة، عن تضخّم نسب النّزوح القسري Forced Displacement، بما في ذلك: أعداد اللاجئين Refugees، وطالبو اللجوء Asylum-seekers، والنازحون داخليّاً Internally displaced persons الفارّون من جحيم الموت، حيث تشير إحصائيات المفوّضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى وجود ١٦,١ مليون لاجئ حول العالم نهاية عام ٢٠١٥م.

وتضمّ منطقة إفريقيا جنوب الصّحراء أكبر تجمّع للاجئين بنحو ٤,٤ ملايين شخص، ينحدر معظمهم من خمس دول رئيسية، هي: (الصومال، جنوب السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، وجمهورية إفريقيا الوسطى)، إذ قُدّر عددهم بنحو ٣,٥ مليون لاجئ مع نهاية عام ٢٠١٥م، أي ما يعادل ٨٠٪ من إجمالي اللاجئين بهذه المنطقة[١].

وتشكّل تدفقات اللاجئين إلى دول الجوار الإقليميّ عاملاً قويّاً لعدم الاستقرار، سواء في الدول المصدّرة أو المضيفة، وذلك من خلال نوعَيْن من الآليات على الأقل، فمن جهة: تعدّ موجات اللاجئين إرهاصات لحالة من عدم الاستقرار السوسيو- سياسي، خصوصاً إذا كانت تركيبتهم الإثنية أو العرقية أو الدينية مختلفة عنها في الدولة المضيفة، حيث يمكن للاجئين في هذه الحالة تغيير التوزيع السكاني، بشكل قد يؤدي إلى الإخلال بميزان القوة السياسية بين الجماعات المتعايشة أصلاً عند الحدّ الأدنى من مستويات التّوافق السياسي.

ومن جهة أخرى: يفرض التدفق الكبير للاجئين جملة من التحدّيات السوسيو- اقتصادية على الدولة المضيفة، ما يؤدّي إلى ارتفاع حدّة التوتر في المجتمع المضيف الذي يطالب حكومته بضرورة الحدّ من تحويل النفقات العامّة للاستجابة لتدفقات اللاجئين[٢]، أو حتى تعليق حقّ اللجوء.

وبالمقابل؛ يتّخذ المتمرّدون من مخيّمات اللاجئين قواعد خلفية لشنّ عملياتهم العسكرية ضدّ بلدانهم الأصلية، الأمر الذي يؤثر سلباً في العلاقات الثنائية بين دول الملجأ ودول المنشأ، فهذه الأخيرة كثيراً ما تتّهم الأولى بتوفير ملاذ آمن للجماعات المتمرّدة التي تنشط ضدّ حكومتها الرسمية، فمثلاً: قام أفراد من اللاجئين التوتسي الرواندين بالتسلّح في أوغندا، وتشكيل الجبهة الوطنية الرواندية التي نفّذت هجماتها على رواندا انطلاقاً من الأراضي الأوغندية، وبلغت مشارف العاصمة كيغالي، قبل أن تتراجع بسبب الدّعم الذي قدمته كلٌّ من فرنسا والكونغو إلى حلفائهما في الحكومة الرواندية.

لكن؛ قد ترى حكومة الدولة المضيفة، في الوقت نفسه، أنّ الحفاظ على قواعد للمتمرّدين على إقليمها لا يتّفق مع أهداف سياستها الخارجية، الأمر الذي يدفعهم إلى تبنّي مواقف متشدّدة ضدّها، تشكّل تهديداً موضوعيّاً لأمنها القومي، فعلى سبيل المثال: أنشأ بعض اللاجئين التوتسي القادمين من رواندا تنظيمات سياسية تنشط في معارضة نظام الرئيس ميلتون أوبوت Milton Obote في أوغندا، كما شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية تصعيداً عنيفاً للتوتّرات العرقية في شرق البلاد نتيجة التدفق الواسع للاجئين جرّاء استمرار الحرب الأهلية في رواندا.

٢ - التضامنات العابرة للحدود:

لم تكن التقسيمات الجغرافية للسّيادة متفقة مع الحدود الثقافية للجماعات، وهنا يبرز دَوْر جماعات الشتات Diaspora، أو الجماعات ذات القرابة العرقية على حدود الدول، في تدويل الصّراع المسلّح الداخلي، وهي كيانات سوسيو- سياسية نشأت نتيجة للهجرة القسرية، ينتمي أفرادها إلى نفس الأصل الإثني أو القومي، ويقيمون بشكل دائم بصفتهم أقليات في دولة مضيفة أو أكثر، ويحافظون على اتصالات منتظمة مع وطنهم الأم، ومع الأفراد والجماعات من نفس الخلفية المقيمين في بلدان مضيفة أخرى[٣]، ولذلك؛ فإنّ اندلاع العنف في دولة ما له انعكاسات في دول أخرى، من خلال منطق العدوى Contagion، أو عملية التعبئة التي تتمّ في الدول المجاورة لدى القومية نفسها، فعلى الرغم من انتشار هذه الجماعات عبر الحدود؛ فإنها تتقاسم الإحساس نفسه بالهوية المشتركة Shared Identity، وإذا أضفنا إلى ذلك صعوبة اندماجها في المجتمعات المضيفة؛ فإنه

---

(١) United Nations High Commissioner for Refugees UNHCR, "Global Trends: Forced Displacement in 2015", Geneva: UNHCR, 2016, p 14, Available at: http://www.unhcr.org/576408cd7.pdf

(٢) Idem.

(٣) Gabriel Sheffer, Diaspora Politics: At Home Abroad, 1st ed, Cambridge: Cambridge University Press, 2003, pp 9- 10.

يصبح من الشرعيّ القول بدَوْرها في التّحريض على العنف، ويتمثل الأساس المنطقي لهذه النتيجة في أنّ وجود أعضاء هذه الجماعات عبر الحدود يعني توفير قاعدة دعم أكبر للتمرّد العرقي، من خلال ضلوعها في عمليات تهريب للأموال، والأسلحة، والمواد الخام، والمخدّرات، والبشر، والسّلع بين مناطق الصّراع والأسواق العالمية، والتي تشكّل عنصراً مهمّاً لاقتصاد الحرب.

وقد مارست هذه الجماعات دَوْراً في استمرار الحرب الأهلية في الصومال، والصّراع في دارفور، من خلال دعم الأطراف المتحاربة ماليّاً وماديّاً.

٣ - التدخّل الخارجي:

تؤدّي الأطراف الثالثة Third Parties، مهما كانت طبيعتها، دَوْراً أساسيّاً في تشكيل ديناميات الحرب، فمن خلال توفير قدرة إضافية لأحد أطراف الصّراع في صورة تمويل، أو أسلحة، أو تدريب، أو غيرها من أشكال الدّعم، يمكن للمساعدة الخارجية External Assistance إحداث تغييرٍ جذريٍّ في علاقات القوة بين الجماعات المتحاربة.

وقد ورد في تقرير لمؤسسة راند RAND Corporation حول كيفية إنهاء التمرّدات المسلّحة: أنّ طبيعة الدّعم الخارجي External Support وانتظامه؛ يعدّ- في كثير من الأحيان- متغيّراً حاسماً في تحديد مخرجات الحروب الأهلية(١).

غير أنّ الوقائع الميدانية تؤكّد أنه: عندما لا تؤدّي التدخّلات الخارجية في الصّراعات الداخلية إلى تحقيق نصرٍ عسكريٍّ سريع؛، فإنه من المرجّح تصعيد حدّة العنف المسلّح، وإطالة أمد الصّراع بمرور الزمن، وما يرافقه من احتمالات اتّساع نطاق العنف الداخلي، وتحوّله إلى حربٍ إقليمية ممتدّة، وهو ما يدفعنا إلى القول بقيام علاقة سببية موجبة بين التدخّل الخارجيّ وتفاقم العنف الداخلي؛ لأنّ إرساء السّلام يتوقف في النهاية على دوافع الأطراف المتدخّلة التي لا تخلو من النّزعة البراغماتية، ومدى فعالية المبادرات الاقتصادية، أو الدبلوماسية، أو العسكرية التي تطرحها.

ويمكن هنا الاستشهاد بالصّراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي لم يؤدّ إلى تثبيط مسار تطوّرها السياسيّ والاقتصاديّ فحسب، وإنما استقطب أغلب الدول المجاورة لما اعتبر «أكبر حرب في إفريقيا»، من خلال انخراط سبع دولٍ إقليمية على الأقل، سواء لدعم حكومة كابيلا Kabila أو الحركاتٍ التمرّدية، منها: (أنغولا، ناميبيا، زيمبابوي، أوغندا، ورواندا). وتنبع دوافع هذه الدول للتدخّل في الصّراع الكونغولي من منطقَيْن: أوّلهما اقتصادي؛ بهدف وضع اليد على الثروات المعدنية في شرق الكونغو، ولا سيما النحاس، والكوبالت، والكولتان، والذهب، والألماس، والقصدير. أما المنطق الثاني؛ فهو الانشغالات الأمنية المتمثلة أساساً في تفكيك معسكرات تدريب المتمرّدين الرواندِيين والأوغنديين في شرق الكونغو وتجميد نشاطهم، الذي ضاعف من التوتّرات السياسية على المحور: كنشاسا- كيغالي- كمبالا.

الخاتمة:

شهد العقدان الأخيران من القرن الماضي ظهور نمط جديد من الحروب في إفريقيا، باعتباره أحد مظاهر عصر العولمة، أدّى إلى إحداث القطيعة مع المنطق الكلاوزفيتزي القديم للحرب. وتختلف الحروب الجديدة عن الحروب القديمة التي سادت في القرنَيْن التاسع عشر والعشرين، سواء من حيث الفواعل، أو الأهداف، أو الأساليب، أو طرق التّمويل، وتحدث عادةً نتيجةً لتآكل شرعية الدولة وانهيار قدرتها على الاحتكار الفعليّ للعنف المشروع، فالحرب في التصوّر الكلاسيكي هي: عنفٌ تنظّمه الدول في إطار الجيوش النّظامية، لكن في سياق الحروب الجديدة أصبح العنف خارجاً عن السّيطرة، نظراً لتورّط مجموعة واسعة من الفواعل الحكومية وغير الحكومية، فعندما تعجز الدولة عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في توفير الحدّ الأدنى من الأمن لمواطنيها، يلجأ كلّ فردٍ للاحتماء بسلاحه ضماناً لسلامته، على نحوٍ يوسّع من نطاق العنف وهمجيته، ما يعني استحالة احتواء رقعة الحروب الإفريقية، بما يمنع امتدادها، فتحوّلت إلى حروب تطهير عرقي، وأزمات إنسانية ممتدّة باهظة التّكاليف بالنسبة للدول المعنية والمجتمع الدولي على المدى الطّويل.

إنّ القيام بعملية إعادة بناء شرعية «الدولة الإفريقية» يعدّ مدخلاً جيّداً للسّيطرة على العنف، وذلك من خلال اعتماد الشّرعية الدستورية، والمأسسة، وسيادة حكم القانون، بوصفها مرجعيةً وحيدةً لممارسة السّلطة، بما يجعل من «الدولة الإفريقية»- من جديد- تعبيراً عن إرادةٍ جماعية، وفضاءٍ حقيقيٍّ للعيش المشترك ■

(١) Patricia L. Sullivan, Johannes Karreth, "The conditional impact of military intervention on internal armed conflict outcomes", Conflict Management and Peace Science, Vol. 32, No. 3, July 2015, pp 269- 288, Available at: http://www.jkarreth.net/files/sullivan.karreth.2015.pdf

Nature and Mechanisms of African Wars in the Globalization Age

Soua d Boussenia
Ph.D. Candidate, Political Science, Department of International Studies, Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers 3, Algeria

Many theoretical theses agree on the changing nature of war and the emergence of new forms of organized violence during the last two decades of the twentieth century, especially in Africa. The most prominent feature of this change is the decline in interstate wars from a quantitative perspective compared to the increase of internal wars that take place within states. The nature and characteristics of contemporary warfare have been the focus of academic debates in the field of war and peace studies in recent years, particularly those relating qualitative distinctions between old and new wars. Despite differences in details, supporters of the new-war thesis agree in general that it is qualitatively and quantitatively different from previous forms of interstate wars, and thus requires a new conceptualization that surpasses traditional conceptions of war that are profoundly transformed in the global era. A survey of the most important literature of new wars shows that Mary Kaldor's work, *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era*, presents a more inclusive paradigm of new wars, which varies, according to her, from the preceding old wars on many different levels. Therefore, this study aims to demonstrate how conventional approaches of war have proved increasingly inadequate to capture the changing nature of African wars in the global age. The study highlights the impact of the collapse of the Cold War system on the spread of anarchy and production of new types of organized violence; determines the characteristics of African wars in the global era; and finally identifies transnational processes through which domestic wars in Africa are internationalized ■